PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Masry Al Youm (Digital)**
DATE:	**16-December-2025**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**390,000**
TITLE:	**Consumer finance sees record expansion in 2025 with notable drop in defaults**
PAGE:	**16**
ARTICLE TYPE:	**Agency-Generated News**
REPORTER:	**Staff Report**
AVE:	**100,000**

توسع قياسى فى التمويل الاستهلاكى خلال ٢٠٢٥ وتراجع ملحوظ فى التعثر

كتب – زين دياب:

أعلن الاتحاد المصرى للتمويل الاستهلاكى توسعا غير مسبوق بالقطاع، ليصل إلى أكثر من ٩ ملايين مستفيد خلال ٢٠٢٥، مع بقاء معدلات التعثر ضمن الحدود الآمنة واستقرار السداد، ما يرسّخ مكانته كأحد الأنشطة المالية الأكثر تنظيمًا واستقرارًا ودعمًا للأسر المصرية.

أوضح الاتحاد أن هذا النمو يأتى فى إطار منظومة رقابية متكاملة تشرف عليها الهيئة العامة للرقابة المالية، وتدعم دوره فى تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتعزيز القوة الشرائية وتوسيع نطاق الشمول المالى.

وكشف الاتحاد عن أن قيمة أرصدة التمويل الاستهلاكى سجلت ٧٤,٩ مليار جنيه، خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٤٧,٥ مليار جنيه فى الفترة نفسها من ٢٠٢٤، بنمو ٥٨٪، كما ارتفع عدد العملاء من ٣,٢٧ مليون إلى ٩,٢٥ مليون عميل خلال الفترة ذاتها، بنسبة نمو بلغت ١٨٢٪، مدفوعًا بتحسن البنية الرقمية، وتنوع المنتجات، وزيادة الثقة فى الإطار الرقابى والتنظيمى.

ورغم هذا التوسع القوى، استقرت معدلات التعثر بين ٣ و٤٪ فقط، ما يعكس استدامة النمو وقدرة الشركات على إدارة المخاطر بكفاءة.

جاء ذلك خلال مؤتمر للاتحاد – أمس – بمشاركة سعيد زعتر، رئيس الاتحاد المصرى للتمويل الاستهلاكى.

شهد المؤتمر استعراض أحدث مؤشرات السوق، والتطورات التنظيمية، وإجراءات حماية المستهلك، إلى جانب جاهزية القطاع للتوسع الرقمى وتطبيق معايير الملاءة المالية وفق بازل ٣.

وقال زعتر: «قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٠ غيّر شكل السوق بصورة جذرية؛ إذ نقل النشاط من مرحلة كانت تتسم بالعشوائية وغياب الضوابط إلى منظومة متكاملة تقوم على الإفصاح الكامل عن التكلفة، ومنع الرسوم غير المعلنة، وإتاحة حق السداد المبكر دون تعسف، ووضع قواعد واضحة للترخيص والحوكمة وإدارة المخاطر. هذا الإطار التشريعى عزز ثقة المستهلك، ورفع مستوى الانضباط فى السوق، وخلق بيئة تنافسية مستقرة تتيح للشركات التوسع بصورة مسؤولة دون الإضرار بحقوق العملاء، وبما يضمن استدامة النمو وجودة الخدمة».

أضاف زعتر أن الاتحاد يعمل بالتعاون مع الهيئة والبنوك على تطوير قاعدة بيانات ائتمانية موحدة لتحسين تقييم الجدارة الائتمانية، بما يدعم صغار العملاء ويحافظ على استقرار السوق فى الوقت ذاته.

قال أحمد أسامة، عضو مجلس إدارة اتحاد التمويل الاستهلاكى، إن تطبيق متطلبات الملاءة المالية المستندة إلى بازل ٣، وهى معايير دولية تهدف إلى تعزيز قوة رأس المال وإدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية، يعد خطوة استراتيجية لتعزيز قدرة الشركات على مواجهة تقلبات السوق، مؤكدًا أن القطاع بدأ الاستعداد للمرحلة التجريبية التى تنطلق فى يناير ٢٠٢٦.

قال أسامة فريد، عضو مجلس إدارة الاتحاد، إن القطاع يعتمد حاليا على منظومة تشغيل حديثة ترتكز على التحليل الرقمى، والربط مع قواعد بيانات متعددة، وتفعيل أنظمة رصد الاحتيال، وهو ما رفع من كفاءة منح التمويل ودقة متابعة المحافظ. وقد لعبت الهيئة العامة للرقابة المالية دورًا أساسيًا فى هذا التطور من خلال وضع ضوابط واضحة للمتابعة وإدارة المخاطر، وقال على عبد الوهاب، عضو مجلس إدارة الاتحاد: «التجربة الفعلية للسوق تثبت أن المستهلك المصرى يتعامل مع التمويل الاستهلاكى بشكل منضبط ومسؤول؛ فغالبية العمليات موجّهة لاحتياجات أساسية تمس حياة الأسر اليومية، مثل السلع الغذائية، والخدمات الصحية، ومصروفات التعليم، إلى جانب متطلبات المعيشة الأساسية.

أكد الاتحاد أن عام ٢٠٢٦ سيشهد توسعًا إضافيًا فى الخدمات الرقمية، ودخول شركات جديدة تعتمد على التكنولوجيا المالية، إلى جانب بدء العمل بالمرحلة التجريبية لمعايير الملاءة المالية وفق بازل ٣، وهو ما يعزز الاستدامة ويضمن استقرار النشاط على المدى الطويل.

أعلن الاتحاد عن إطلاق مبادرات توعية جديدة لتعزيز الثقافة الائتمانية لدى المستهلكين، وتطوير أدوات التحليل والبيانات، وتحسين قدرة الشركات على الوصول إلى المحافظات خارج المراكز الحضرية الكبرى.